2586 زر

٥٥٨٦

UN ECONOMIC COMMISSION FOR WESTERN ASIA
20 JUL 1978
RECEIVED
LIBRARY

الأمم المتحدة

التوزيع : عام

E/ECWA/70

٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٨

الاصل : بالعربية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

الدورة الخامسة

٢ - ٦ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٨

عمان ، الاردن

البند ١٣ (ب) من جدول الاعمال

توصيات الاجتماع التحضيري الاقليمي الثاني للجنة الاقتصادية لغربي آسيا لمؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية - (عمان ، ١٢ - ١٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨)

٤/٠ خرم التفسير والتوصيات

حاولت عدة دول خلال القرنين الماضيين اكتساب قدرة كافية من التكنولوجيا • ولقد تعلمنا الكثير من تجربة تلك الدول التي نجحت والاخرى التي اخفقت من طبيعة هذه العمليات• ويبدو ان تحقيق قدر كاف من الاعتماد على الذات في حقل العلم والتكنولوجيا هو ناتج مجهود مجتمعي داخلي قوي وثابت• ويعكس مستوى ونوع التقنيات التكنولوجية السائدة في مجتمع معيّن الاقتصاد السياسي لهذا المجتمع• وتواجه الدول النامية صعوبات جمّة في تحويل اقتصادها السياسي الى اقتصاد يتيح الاعتماد على الذات بالنسبة للعلم والتكنولوجيا • وتواجه المنطقة العربية صعوبات مشتركة بين جميع البلدان النامية لكن المنطقة في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخها الاقتصادي تتمتع بثلاث خصائص يمكن الانتفاع منها وهي وفرة في الموارد المالية وموارد الطاقة والقوى العاملة• والمطلوب بذل جهد ضخم لتوجيه هذه الخصائص، لانه يستدل من التاريخ ان هذه الخصائص لا تحدث تغييرا تكنولوجيا بطريقة تلقائية•

والتوصيات مصروفة تحت عناوين اربعة : الاول على الاصعدة الثلاثة الوطني والاقليمي والدولي، والثاني على الصعيد الوطني، والثالث على الصعيد الاقليمي، والرابع على الصعيد الدولي • وينبغي التأكيد هنا على ان الصعيد الوطني هو الادق والاهم لجميع بلدان المنطقة• وللصعيد الاقليمي عدد من الملامح الرئيسية التي جذبت اهتمام الحكومات والمخططين على حد سواء• ان بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا — والعالم العربي في مجموعه ايضا — تتمتع بخصائص متكاملة يمكنها ان تشكل الاساس للبرامج السليمة الفعّالة للتعاون الاقليمي • ومن المؤسف انه حتى الان بقيت جميع نواحي التعاون الاقليمي هامشية الى حد ما عند مقارنتها بالنشاطات التعاونية من جانب دول المنطقة مع العالم غير العربي • واية سياسة للاعتماد التقني على الذات تتطلب بالضرورة تدابير اوسع للتعاون الاقليمي •

وغالبا ما تنشأ الصعوبات التي تصادفها البرامج والاتفاقات الاقليمية من القاعدة الوطنية الضعيفة• فانه من الاسهل الى حد ما لدول المنطقة منفردة ان تنفذ برامج وطنية اكثر منها اقليمية• ولهذا تم التركيز في التوصيات على تقوية القاعدة الوطنية في العلم والتكنولوجيا • ولحسن الحظ ان هنالك مجموعة متنوعة وواسعة من الفرص متاحة لجميع دول المنطقة•

لقد سبقت الاشارة الى ان المعاملات الدولية تتم على نطاق واسع بين الدول العربية والعالم الخارجي • وهذه المعاملات الدولية لا تغوق فقط المعاملات ذات الطبيعة الاقليمية فحسب، ولكنها تسيطر ايضا على المسرح الوطني في العلم والتكنولوجيا • واحدى المكونات الصغيرة نسبيا لهذه المعاملات الدولية هي الاسهامات من جانب وكالات الامم المتحدة• وعلى الرغم من صغر حجمها، الا ان معاملات الامم المتحدة تستطيع ان تضطلع بدور حاسم على المدى الطويل •

ولذلك فقد اعطيت لها اهمية خاصة في هذه التوصيات •

والقضايا موضوعة البحث معقدة ليس فقط بسبب ابعادها التي تشمل اكثر من دولة ، وانما ايضا بحكم طبيعتها التكنولوجية البحتة • ويمارس ويتعامل التكنولوجيا عدد كبير من مجموعات من المؤسسات والسياسات شبه المستقلة والمتداخلة • ولا يكفي تدريب علماء الفيزياء او المهندسين وبناء المصانع او انشاء المنظمات العمالية، وانما من الضروري تنفيذ البرامج على مجموعة واسعة من مؤسسات ذات نوعية خاصة قبل التمكن من جني ثمار العلم والتكنولوجيا ، والا يدخل المرء ويبقى محاصرا في الحلقة المفرغة الكلاسيكية الحالية — الدراسة في الخارج وهجرة الكفاءات، والدعم غير الكافي للبحث والانماء لانه لا يسهم في التنمية الاقتصادية، ومشاريع المفتاح باليد ، والمصانع ذات التكلفة والخسائر المرتفعة الخ ••• ان الدول العربية تجد نفسها في مراحل مختلفة من هذه الحلقات • وبالرغم من الاعتقاد السائد عند بعض المسؤولين ان بلدانهم العربية في طريقها الى التحرر من تلك الحلقات المفرغة الا انه قد يكون من الحكمة التصرف بتفاؤل اقل تجاه الاعراض الحالية •

وهنالك ثلاث نواح ملائمة للنظام الذي اتبع في وضع التوصيات المقترحة :

— طبيعة العمليات التكنولوجية لتقسيمها على خطوات ،
— امكانية وضع بدايات مستقلة ومتعددة ، و
— طبيعة التجربة والخطأ لعمليات التغيير التكنولوجي • وفي التغيير التقني هنالك معدل عال للخطأ وايضا معدل مرتفع للخسارة وذلك في اداء الافراد والمؤسسات •

وقد وضعت التوصيات بالاضافة الى ذلك للتغلب على احدى العقبات الكبرى امام الاستخدام الافضل للعلم والتكنولوجيا في التنمية • فان عدم وجود علاقات كافية فعّالة متكاملة بين الشركات والوزارات والسياسات وبين مؤسسات العلم والتكنولوجيا يشكل عقبة اساسية • ولهذا السبب هنالك ثمة تركيز شديد في التوصيات على تقوية المؤسسات التكنولوجية الحالية، وعلى توفير المعلومات ذات الصلة بها ، وعلى اساليب جديدة لتخطيط البرامج وتنفيذها •

١/٤ توصيات تنطبق على المستويات الثلاثة

هنالك خمس توصيات يمكن تطبيقها على المستوى الوطني والمستوى الاقليمي والمستوى الدولي •

١/١/٤ ان تقوم الدول العربية واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم واتحاد مجالس البحث العلمي العربية وكاستعراب بدراسات تحليلية لاساليب العمل التي مارستها الجهات المعنية لدى تنفيذ القرارات الوطنية والاقليمية الخاصة بالعلوم والتكنولوجيا ومدى تطبيقها وآثارها على التنمية، وكذلك تحليل التجارب التي مارستها او مرت بها الدول العربية في وضع وتطبيق الخطط العلمية والتقنية خلال الفترة الاخيرة •

٢/١/٤ تشجيع التعاون بين الجهات العلمية في الدول النامية والجامعات والمعاهد العلمية للدول المتقدمة من اجل توجيه البحوث والدراسات العليا لطلبة الدول النامية في تلك الجامعات والمعاهد نحو معالجة المشاكل العلمية وتطبيقاتها في الدول النامية بدلا من معالجة مواضيع تكنولوجية مرتبطة بشؤون الدول المتقدمة لا مجال لتطبيقها في الدول النامية التي ينتمي اليها هؤلاء الطلبة، او ان يكون التعاون عن طريق اعارة بعض اعضاء الهيئات التدريسية في الدول المتقدمة للعمل في جامعات الدول النامية ومؤسساتها المتخصصة في مجال البحث العلمي •

٣/١/٤ الموافقة على توصيات كاستضرب حول نقل التكنولوجيا وتطبيقها في التنمية كما جاءت في مؤتمر الرباط عام ١٩٧٦، وكذلك توصيات ندوة مجالس البحث العلمي العربي المنعقد في بغداد خلال شهر آذار/مارس ١٩٧٨ •

٤/١/٤ اتخاذ التدابير اللازمة على المستويات القطرية والاقليمية والدولية لتشجيع استخدام وتنمية الكفاءات العربية المدربة وخاصة العلمية والفنية منها والعمل على تقليص هجرتها من المنطقة والاهتمام بتوفير العمل المناسب والتسهيلات الضرورية بما يتفق وتلك الكفاءات في دول المنطقة •

٥/١/٤ تقوم الدول العربية والمنظمات العربية والدولية بدعم نشاطات الاتحادات النوعية في الوطن العربي لتحقيق اهدافها في تطوير وتنمية قطاع الصناعة في مجالات اصدار النشرات والمطبوعات والدوريات العلمية والتقنية والاحصائية، وفي تدريب القوى العاملة والتكوين المهني في المؤسسات الصناعية، ووضع الدراسات والبحوث التقنية في مجالات الانتاج •

٢/٤ توصيات على الصعيد الوطني

تدرك دول منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا فوائد التكنولوجيا • وتبذل حكومات هذه الدول جهودا كبيرة للحصول على بعض هذه الفوائد • ولكن، كما تبين من البحث الوارد في القسم الثالث، فان الانفاق والاهتمام المكرسين للحصول على النتائج والفوائد بتجاوزان الى حد كبير الجهود المبذولة لاكتساب العلم والتكنولوجيا • ولما كان الجزء الاكبر، ٩٨ في المائة في الاغلب، من الانفاق على التنمية في المنطقة يذهب الى برامج وطنية، فان اية تغييرات هامة في القدرات التكنولوجية للمنطقة لا بد ان تتوقف بالدرجة الاولى على السياسات والجهود الوطنية • ولحسن الحظ ان مجال النشاطات الوطنية واسع النطاق •

يتمثل زخم التوصيات الوطنية في اصلاح التوازن المختل في السياسات التكنولوجية الوطنية الحالية • واذا ما توفرت الادارة السليمة، يمكن لجميع دول المنطقة ان تنفذ هذه التوصيات • وتستند الاستراتيجية الموصى بها لتعزيز المرافق الاساسية للعلم والتكنولوجيا الى : الادراك المعمق للمشاكل والقضايا والمعلومات واستحداث منظمات ومؤسسات وسياسات مهنية • وجميع هذه العوامل مترابطة فيما بينها • وان مقياس التصميم الوطني هو، بالدليل، حصيلة الالتزال الوطني بكل عامل من هذه العوامل • وتتطلب كل من هذه العوامل انفاقات مالية • غير ان هذه التكاليف لا تذكر في الاغلب اذا ما قورنت بالكلفة الوطنية المرتفعة المترتبة على عدم الاخذ باستراتيجية تتمثل بها جميع هذه

العوامل .

١/٢/٤ تنمية الادراك وجمع البيانات

يتطلب العلم والتكنولوجيا قبل كل شيء مجتمعا على درجة عالية من الوعي وسعة الاطلاع . ولبلوغ هذه الغاية ، يوصى بما يلي :

١/١/٢/٤ توفير الاموال اللازمة لتمويل دراسات مستقلة للمشاريع المنجزة لتقويم اسلوب التنفيذ الذي اتبع .

٢/١/٢/٤ تنمية المفهوم العام لجمع المعلومات من حيث النوع والكم والتركيز على الدقة ، وبذل الجهود لانشاء بنك للمعلومات على اسس علمية متينة والاهتمام بالمعلومات الخاصة الكاملة المتعلقة بالمشاريع العامة والخاصة وجعلها في متناول يد متخذي القرارات والمستفيدين منها .

٣/١/٢/٤ انشاء وحدة معنية بشؤون التكنولوجيا تتخصص في تحليل اثار اعتماد استراتيجيات معينة لنقل التكنولوجيا على السياسة التنموية .

وينبغي لهذه الوحدة ان تجمع وتنشر بيانات واحصاءات ودراسات وتقارير متعلقة بالشؤون التكنولوجية تتناول سياسات الوزارة او المؤسسة التي ترتبط بها ، فيما يتعلق بالبرامج الجارية . كما ينبغي ان تكون هذه الدراسات والتقارير متنوعة وان تتناول تكاليف الانتاج ، والكلفة الاجتماعية للسياسات المعينة ، التكنولوجيا وتوزيع الدخل ، التكنولوجيا والتباين بين الارياف والمدن ، انتاجية القوى العاملة ، التكنولوجيا والعمالة ، تركيب كلفة التصنيع وما الى ذلك . وينبغي ان يجرى الكثير من هذه الدراسات على اساس تقديم منح وعقود مع الباحثين في الجامعات ومراكز الابحاث الوطنية . ولهذا النشاط اثر فعّال في تحقيق التفاعل بين المجتمع المهني والوزارات التي تتخذ القرارات .

٢/٢/٤ طابع ونطاق النشاط في حقل البحث والتنمية

ينصب الاهتمام في هذا المجال على اثنين من جوانب اعمال البحث الوطنية الا وهما : التمويل والادارة . ولا يتوقع من مراكز البحث الوطنية ان تزيد اسهامها في التنمية التكنولوجية لدولها المعنية وللمنطقة دون ان يتم اولا رفع مستوى الالتزام الوطني باعمال البحث والتنمية ودون ان يتحقق تحول رئيسي في الممارسات الادارية الحالية لمراكز البحث . ولغاية الان ، لم يبلغ الاسهام الوطني في اعمال البحث والتنمية في اي من بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا نسبة ١ في المائة من الناتج القومي الاجمالي التي اقترحتها خطة العمل العالمية في مطلع السبعينات . اضافة الى ذلك ، فلاجل ان توفر للقوى العاملة الفنية بيئة عمل فعّالة تكتسب القدرات الضرورية في حقلي التخطيط والادارة من اجل توجيه مواردها نحو القضايا الرئيسية ، يجب ان يكون لمراكز البحث والتنمية مجالس ادارة واسعة الاطلاع وتتمتع بالسلطة والمسؤولية كما ينبغي ان تنتهي السلطة والمسؤولية الوزارية عند حد التمويل ، والتمثيل بمندوب اكثر في مجلس ادارة المراكز . وينبغي ايضا ان تتاح لكل مؤسسة فرصة وضع سياساتها الخاصة بالموظفين ، وجدول المرتبات ، والهيكلية المهنية والممارسات الادارية . ولهذا يوصى بما يلي :

٤/٢/٢/١ تزيد كل دولة التزامها المالي للبحث العلمي والتطوير الى القدر الذى يتيح لمراكزها المتخصصة بتطبيق العلم والتكنولوجيا القيام بمهامها على احسن وجه •

٤/٢/٢/٢ ان تتاح لكل مراكز البحث حرية الحصول على القطع الاجنبي من اجل تغطية نفقات مشترياتها من الكتب والنشرات الدورية واللوازم والتجهيزات •

٤/٢/٢/٣ تنشر كل مؤسسة بحث تقريرا دوريا عن حالة النشاط في حقل الابحاث • وينبغي ان يتضمن هذا التقرير معلومات وجيزة عن كل مؤسسة، واسماء وعناوين جميع كبار الموظفين، وتاريخ التأسيس والميزانية، ومجموع عدد الموظفين حسب اختصاصاتهم : والموارد المالية والتسهيلات ، وملخصا عن كل مشروع بحث قيد الانجاز، وبيانا مفصلا ومشروحا باسماء المراجع والمنشورات •

٤/٢/٢/٤ تستحدث هيئة عامة تعنى بدراسة المشاريع الصناعية من حيث اثرها على البيئة والانسان وتقوم بالحفاظ على الثروات الطبيعية والزراعية والمعدنية والمائية من اخطار فضلات المشاريع الصناعية •

٤/٢/٣ تحقيق التكامل بين المنظمات والشركات والمعاهد والسياسات الوطنية

ان احدى العقبات الرئيسية امام التعبئة الكاملة للقوى البشرية والموارد المؤسسية المتوفرة لدى البلدان الاقل نموا هي الهيكلية المتفككة لمختلف الاوساط العاملة في حقل العلم والتكنولوجيا • ومن اجل ايجاد وحدة هيكلية بين مختلف هذه المكونات يوصى بما يلي :

٤/٢/٣/١ تقوم الدولة بتزويد جميع المنظمات المهنية الوطنية (الهندسية والطبية والبيولوجية والتعليمية الخ ...) بما يلزمها من الموارد المالية لتطوير المكتبات وعقد الحلقات التدريبية والندوات المهنية •

٤/٢/٣/٢ تقوم المؤسسات التعليمية بدراسات ميدانية لتقويم اداء خريجيها ولتقرر على ضوء ذلك التعديلات اللازمة للمنهاج الدراسي •

٤/٢/٣/٣ تنظم حلقات تدريب وندوات دراسية خاصة بكل مشروع هندسي جديد يشترك بها المهتمون من المؤسسات والوزارات والمنظمات المهنية والهيئات الجامعية •

ان اهداف الحلقات الدراسية ينبغي ان تكون للفت انتباه الاوساط المهنية المعنية الى التكنولوجيات الجديدة التي قد يكون من الضروري استعمالها و/او ادخالها ، وحث هذه الاوساط على وضع برامج تدريب خاصة، وتحديد الاتجاهات التي ينبغي ان يسلكها التدريس الجامعي وبرامج الابحاث والمرافق الصناعية واستعمال الموارد وغيرها • وينبغي ان تكون هذه

الحلقات على مستوى تكنولوجي عالي وان تنظم بعنايـــة •

٤/٢/٤ تعزيز البحث والدراسات العليا لدى الجامعات

لا يمكن القضاء على آثار الاغتراب الناشئة عن الدراسات الاجنبية الا عن طريق تطويـــر اعمال البحث على صعيد الجامعات الوطنية، تلك الاعمال الموجهة نحو حل المشاكل المحلية فـــي حقلي العلم والتكنولوجيا • وعليه يوصى بما يلي :

١/٤/٢/٤ يتم تحديد اولويات النشاطات العلمية الجامعية والتكنولوجية المتعلقة باغراض التنمية والاهداف الوطنية على ضوء الموارد المتوفرة للبلد • ووضع التخصيصات الملائمة بصورة دقيقة للموارد اللازمة للفعاليات العلمية المرتبطة بحاجة البلد على ضوء اهداف خطط التنميـــة قصيرة المدى وبعيدة المدى •

٢/٤/٢/٤ تحدد كل جامعة وكليـــة ومركز بحث دورها في تقديم الخدمات ونوعية البحوث التي تقوم بها ضمن تعبئة شاملة لهذه المؤسسات لتحمل مسؤولياتها نحو مشاريع التنمية وخاصة البرامج التنموية في قطاعات الزراعة والاسكان والصحة والنقل والمشاريع المرتبطـــة بتوفير الغذاء والاحتياجات البشرية الاساسية •

٣/٤/٢/٤ ربط الجامعات بالمجتمع الذي تعيش فيه وتوفير الموارد المالية اللازمة لاجراء البحوث والدراسات التي تؤدي الى تطور الذهنية العلمية والتكنولوجية في ذلك المجتمع •

٥/٢/٤ التكنولوجيا وتصميم المشاريع

تبلغ كثافة التكنولوجيا حدها الاعلى في النشاطات المتصلة بتصميم المشاريع وتنفيذها سواء في مجالات الهندسة المدنية او الزراعة او الصناعة • ويقال غالبا ان التكنولوجيا مجسدة فـــي الانتاج النهائي • ومن الانسب القول ان التكنولوجيا مدخلة في الانتاج النهائي لان صلتها بتشغيل المرافق هامشية فقط • وعلى سبيل المثال، ان التكنولوجيا المستعملة في بناء سد او ميناء لها صلة ضعيفة بمشغلي كل منهما • في حين تتيح مرحلتا التصميم والتنفيذ في المشروع فرصا كبيرة امام نقل التكنولوجيا الفعّال • وما لم تتخذ تدابير فعّالة للربط بين تصميم المشاريع وتنفيذها وبين المؤسسات الوطنية والاقليمية، فان الجهود المبذولة في مجالات الابحاث والتنمية والتدريب يمكن ان تكون غير مجدية • لهذا، يوصى بما يلي :

٤/٢/٥/١ تنشيء كل حكومة بيت أو بيوت خبرة وتدعم القائمة منها كي تقوم باجراء دراسات ما قبل الاستثمار ودراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشاريع بما في ذلك التصاميم الهندسية ووثائق العطاء، كما تقوم بتقديم المشورة والمقترحات الى الجهات المعنية بالتخطيط والتنفيذ والتمويل بشأن الفرص التكنولوجية المتوفرة في المشاريع قيد الدراسة •

٤/٢/٥/٢ يجرى تطوير الشركات الهندسية الوطنية للاستشارات والمقاولات ذات القدرة في مجالي هندسة الاصول الفنية والمقاولات الاصلية • وينبغي التنسيق بوضوح بين الشركات الهندسية الوطنية وبين وكلاء الشركات الاجنبية بهدف تقديم الدعم للمؤسسات الوطنية •

٤/٢/٥/٣ تقوم المؤسسات العامة الرئيسية والصناعات الوطنية ومصارف التنمية الوطنية بتوفير الامول لايجاد وظائف وبرامج اضافية للقوى البشرية الفنية المتخصصة وذلك في الجامعات ومراكز البحث والتنمية (الوطنية والاقليمية) وفي الشركات الرئيسية •

٤/٢/٥/٤ تنظم حلقات تدريب متخصصة بادارة وتشغيل المشاريع وادارة التكنولوجيا وذلك على نطاق واسع بغية تدريب واعادة تدريب المهنيين ضمن خطط للتنمية الادارية على مستوى كل بلد عربي •

٤/٢/٥/٥ تستعرض كل دولة الطاقات الفنية المتوفرة لدى مؤسساتها الفنية الوطنية وان توفر الوسائل الضرورية لتعبئة هذه الطاقات وتعزيزها كي تقدم الخدمات الاستشارية وتقوم باعمال المقاولات الاصلية والفرعية وفق خطة للعلم والتكنولوجيا كجزء من خطة التنمية القومية •

٤/٢/٦ التكنولوجيا والاحتياجات البشرية

من اصل الـ ٨٠ مليون نسمة الذين يؤلفون سكان منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا يعتقد بان ٦٠ الى ٧٠ في المائة منهم يعانون سوء التغذية والسكن الوضيع وسلسلة من المشقات الاخرى • ويوفر العلم والتكنولوجيا المدخلات اللازمة للتخفيف من هذه المشقات لكن العلم والتكنولوجيا ليسا بحد ذاتهما كافيين لحل هذه المشاكل • ويظل توفير الاحتياجات البشرية الاساسية لهذا القسم الكبير من السكان العرب تحديا للمجتمع العربي باسره • وجميع التوصيات الواردة في الفقرات ٤/٢/١ ولغاية ٤/٢/٥، اذا ما طبقت كما يجب، ستكون معنية بالبعد التكنولوجي لحل مشاكل المناطق الريفية والاحياء الفقيرة •

ولاجل اثراء الفرد بصورة اعمق، يوصى بما يلي :

٤/٢/٦/١ تضمين خطط التنمية الشاملة ومكوناتها العلمية والتكنولوجية نظام ثابت ومتكامل للحوافز الاجتماعية والاقتصادية على مستوى الافراد والمنشآت والاجهزة بعكس التزام الدولة • باعتبار تدعيم وتوسيع استخدامات العلم والتكنولوجيا للتنمية كوظيفة اساسية من وظائف الافراد والمنشآت والاجهزة المعنية بالتنمية •

٣/٤ توصيات على الصعيد الاقليمي

يبلغ حجم التعامل بين منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وبقية العالم ، في مجال تصميم وتنفيذ المشاريع الهندسية، مبالغا بالغ الاتساع قد يصل الى حدود ٣٠ مليار دولار سنويا • ويتيح تصميم هذه المشاريع وتنفيذها فرصا هائلة على الصعيد الاقليمي لنقل التكنولوجيا ، والتنمية والاستثمار في اتجاه الاعتماد على النفس وفرص العمالة وتخفيض تكاليف المشاريع • وقد سبق ان بحث موضوع البعد الوطني • وتشكل التوصية (١/١/٣/٤) التي تتناول تصميم المشاريع وتنفيذها القوة المحركة للاستراتيجية المصروفة في التقرير الاقليمي •

ويقدم المركز الاقليمي العربي لنقل وتطوير التكنولوجيا (التوصية ٢/٣/٤) بالشكل الذي تضمنه اقتراح اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (١) دورا مساندا هاما لهذه الاستراتيجية • وتتناول التوصية (٣/٣/٤) تعزيز جميع المؤسسات الاقليمية العربية المعنية بالتكنولوجيا (مثل مركز التنمية الصناعية للدول العربية، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية واتحاد مجالس البحث العلمي العربية وتاستصرب وغيرها) • ولاجل توسيع موارد وخدمات ومرافق هذه المؤسسات لا بد من تعميق الروابط والطرق العربية للتعاون ونقل الخبرات ذات الصلة •

وهناك مجموعة اخرى من التوصيات المقترحة تدعو الى انشاء مصارف للبيانات والى تعبئة الموارد المتوفرة حاليا من المعلومات وانشاء معاهد ومراكز بحوث في الوطن العربي • ولهذا كله يوصى بان :

١/١/٣/٤ تبذل دول المنطقة كل ما في وسعها على صعيد افرادى وجماعي لتطوير امكاناتها في مجال تصميم وتنفيذ المشاريع المقترحة وخاصة في مجالات الهندسة المدنية والنفط والبتروكيمياويات •

٢/١/٣/٤ تنشىء دول المنطقة عن طريق القطاع العام او القطاع الوطني الخاص شركات عربية مستقلة مشتركة لديها ما يكفي من الموارد لاستحداث مراكز ذات قدرات في مجالات دراسات الجدوى والتصميم والبناء والبحث والتنمية بالاضافة الى القدرات الصناعية •

٣/١/٣/٤ تنشىء الدول العربية افراديا او بصورة مشتركة في القطاع العام او القطاع الوطني الخاص مؤسسات متخصصة للتنمية والتصميم والتنفيذ للمشاريع التي تستند الى منظومات النفط والغاز والبتروكيمياويات والمشروعات الزراعية •

٤/١/٣/٤ تتضمن عقود المشاريع الجديدة في المنطقة بنودا تتعلق بالمقاولات الفرعية والمشتريات خلال مرحلتي التصميم والبناء، ولا بد من وضع ضوابط محددة لهذه العقود على ضوء القدرة التكنولوجية في المنطقة والاتفاقات المعقودة بين الدول العربية حول التعاون بهذا الخصوص •

---

(١) الوثيقة (E/ECWA/NR/CTT/2/Rev.2) الصادرة بتاريخ ٢٤ آذار/مارس ١٩٧٨ •

٢/٣/٤ المركز الاقليمي العربي لنقل التكنولوجيا وتطويرها

١/٢/٣/٤ يوصى بان تنشيء الدول العربية التي ترغب في ذلك المركز الاقليمي العربي لنقل التكنولوجيا وتطويرها على ضوء نتائج الاجتماع الخاص بهذا الموضوع الذى سيعقد بين ١٦ — ١٨ ايلول /سبتمبر ١٩٧٨ •

٣/٣/٤ المؤسسات الاقليمية

ينبغي توسيع موارد جميع المؤسسات الاقليمية العربية المعنية بالعلم والتكنولوجيا بصورة مباشرة (مثل المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة، ومركز التنمية الصناعية للدول العربية، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم واتحاد مجالس البحث العلمي العربية وناستصرب) أو غير مباشرة (مثل منظمة العمل العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية) كما ينبغي تعزيز هيكليتها المؤسسية، على ان :

١/٣/٣/٤ يجرى السعي لزيادة ميزانياتها قبل نهاية عام ١٩٧٩ •

٢/٣/٣/٤ ويعطى مدراء هذه المؤسسات مزيدا من المسئولية والسلطة وان يعمل على ابقاء هذه المؤسسات بعيدة عن التوتر السياسي السائد في المنطقة •

٤/٣/٤ البيانات والمعلومات

لم يحصل تطور في اى مجال تقني بالسرعة التي حصل بها في مجال الاعلامية، الا ان الدول النامية كانت الى حد كبير غافلة عن ذلك • وتأثير الاعلامية على العملية التنموية بالنسبة لاقطار العالم مسألة حاسمة خاصة اذا ما اخذ بعين الاعتبار محاولة الدول النامية في تقليل الفارق بينها وبين الدول المتقدمة • وعلى الدول النامية ان تتعظ من الدروس المؤلفة الاليمة التي مرت بها بالنسبة لعملية التصنيع لئلا تقع في نفس الاخطاء عند محاولتها الدخول في تقنيات الاعلامية • وتدل التجارب على ان نقل التقنية او التصنيع ليست بالعملية السهلة المتفائلة التي صورت للدول النامية بقصد او دون قصد • اذ ليس هنالك بديل للتخطيط الدقيق للمبادرات الذاتية والجهود الكبيرة الحذرة التي يجب ان تبذل لتحقيق الفوائد العديدة والتاثيرات الايجابية للاعلامية على العملية التنموية • هذا المفهوم دعا منظمة اليونسكو ومكتب الحكومات للاعلامية الى عقد اجتماع دولي لبحث استراتيجيات وسياسات لمعالجة الاعلامية وتحديد السبل للوسائل التي يمكن من خلالها أن تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية • هذا وقد اتخذت عدة توصيات بهذا الخصوص • وقد طلبت وفود الدول من مدير عام اليونسكو عرضها على هيئة الامم وعلى مؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية وذلك لزيادة الاهتمام في هذا المجال •

ان القدرة التفاوضية للدول العربية لدى التفاوض بشأن العقود التي تتناول البراءات والتراخيص يمكن تحسينها كثيرا اذا توفرت البيانات عن ظروف استعمالها سواء داخل المنطقة او خارجها • وبالاضافة الى ذلك فان قاعدة البيانات هذه ستزود الدول العربية بالوثائق اللازمة لتقويم الممارسات الوطنية وكيفية تجاوب هذه الاخيرة مع تغييرات السياسة العامة • وتؤدي هذه الاعتبارات الى التوصيات المتعلقة بالسجل العربي للتراخيص •

أن وجود عدد كبير من التقارير والدراسات غير المنشورة في جميع الدول العربية تقريبا ، وكذلك وجود البرنامج الرائد الجاري تنفيذه حاليا من قبل معهد الكويت للابحاث العلمية، ادى الى التوصية المتعلقة باعداد واستكمال القائمة الاقليمية الموحدة •

وعليه فانه يوصى بما يلي :

١/٤/٣/٤ العمل على وضع استراتيجية وسياسة وطنية لمعالجة مواضيع الاعلام تتمشى مع السياسة العلمية والسياسة التنموية للبلد من شأنها تنمية القدرات البشرية في مجال الاعلام على الصعيد الاقليمي •

٢/٤/٣/٤ انشاء مركز معلومات فنية وتوثيق يهتم بصورة خاصة بتهيئة وحفظ سجلات التراخيص وبراءات الاختراع والعقود والمشاريع قيد التنفيذ او المفاوضة •

٣/٤/٣/٤ ان يتم توسيع القائمة الاقليمية الموحدة لمعهد الكويت للابحاث العلمية لكي تشمل منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بكاملها ، وان يتم التركيز على التقارير الفنية غير المنشورة في الحقول الاقتصادية والاجتماعية والهندسية •

٥/٣/٤ تعريف بالعلم والتكنولوجيا على المستوى الشعبي

يتزايد باستمرار عدد الدول في المنطقة التي تملك مرافق البث التلفزيوني والاذاعي • كما يتزايد انشاء واقتناء اجهزة الاستقبال على نطاق واسع • ومع ذلك، لا يزال هناك نقص في انتاج وبث البرامج العلمية والتكنولوجية الفعالة التي من شأنها اطلاع السكان على المشاكل الصحية والبيئية والزراعية والصناعية الاساسية والمشاكل المتصلة بها • ومن الاهمية بمكان ان يتم اعداد مجموعة واسعة من الافلام الوثائقية المنتجة بشكل جيد والمشروحة بشكل واضح كي تبين للمواطن الفرد وقائع وعجائب بيئته المباشرة الطبيعية والمصنوعة بيد الانسان • ويوصى بما يلي :

١/٥/٣/٤ ان تتعاون هيئات التلفزيون والاذاعة الوطنية مع المنظمة العربية التربية والثقافة والعلوم لاعداد مجموعة كبيرة متنوعة من هذه البرامج موجهة الى المجتمع والافراد على مختلف الاعمار والمستويات التربوية •

٦/٣/٤ المعاهد الاقليمية المتخصصة

ان التوزيع الجغرافي للموارد الطبيعية في العالم العربي والروابط التكنولوجية بين عمليات الافادة من هذه الموارد بصورة اقتصادية تحتم اجراء البحوث التطبيقية بالقرب من مصادر هذه الموارد • ولمنع الهدر في القدرات التكنولوجية في المنطقة لا بد من التأكيد على عدم تعدد المراكز والترتيز على عملية التخصص مما ينمي القدرات بصورة افضل •

وعلى هذا فانه يوصى بما يلي :

١/٦/٣/٤ تقوم الدول العربية بالتعاون مع المنظمات المهنية الوطنية والاقليمية العربية وكذلك المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم واتحاد مجالس البحث العلمي العربية وكاستعراب بدراسات تحليلية مفصلة لرسالة ومهام وانتاج مراكز البحوث وذلك بهدف تقييمها ومساعدتها ولانشاء مراكز جديدة اذا اقتضت الحاجة ذلك •

٢/٦/٣/٤ اعتماد مبدأ تقسيم العمل والتخصص في الوطن العربي توسيلة لاستيعاب التكنولوجيا واستخدامها في اغراض التنمية، وذلك عن طريق دعم كل معهد متخصص يقام في الموقع الملائم من قبل جميع الدول وتوفير الاختصاصيين له والتنسيق او التعاون معه في ذلك الاختصاص دون التعهد في الازدواجية •

٣/٦/٣/٤ انضمام كافة الاقطار العربية الى اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية بهدف مشاركتها الفعالة في رسم السياسة الخاصة بحماية الملكية الصناعية على المستوى الدولي •

٤/٦/٣/٤ انشاء معاهد اقليمية متخصصة في مناطق مختلفة للقيام بالتدريب واجراء الابحاث الاساسية والتطبيقية في مجالات الموارد الطبيعية المتوفرة حسب خصائص كل منطقة كمعاهد ابحاث النفط والغاز الطبيعي والطاقة الشمسية والثروة السمكية ومعهد دراسات البيئة •

٤/٤ توصيات على الصعيد الدولي

تتوم دول المنطقة بمعاملات دولية واسعة النطاق تشتمل جميعها على جوانب هامة من العلم والتكنولوجيا • وفي الوقت الحاضر، تتحقق غالبية هذه المعاملات وفق نمط المفتاح باليد الذي لا يتضمن الانماط المهمة لنقل المعرفة العلمية والفنية • وقد اوصى في الفقرة ٢/٤ و ٣/٤ بان تتخلى دول المنطقة كافة عن الطرق المتبعة حاليا لتصميم المشاريع وتنفيذها وذلك عن طريق بناء القدرة الوطنية والاقليمية •

ولقد ترتب على النزاع وعدم الاستقرار الذي شهدته المنطقة خلال الثلاثين عاما الماضية بسبب العدوان الصهيوني وآثاره السلبية على المجتمع العربي استنزافا كبيرا للموارد العربية التي كان بالامكان توجيهها لتدعيم وتنمية القدرات الاقليمية العربية في مجال العلوم والتكنولوجيا مما كان سيفاضف من مساهمة الدول العربية في تدعيم السلام والاقتصاد العالمي •

ان بامكان الاسرة الدولية أن تلعب دورا مساندا هاما للجهود الوطنية والاقليمية المقترحة • والمفاوضات جارية في هذا المجال منذ عدة سنوات، بشأن المدونة ، والمساعدة الفنية، ومعدلات التبادل التجاري، وعمليات الشركات عبر الوطنية وكل ذلك تحت عناوين متعددة مثل الحوار بين الشمال والجنوب، والحوار العربي — الاوروبي ، ومؤتمرا الامم المتحدة للتجارة والتنمية، والاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة وغيرها • وقد جاءت نتائج كل هذه الجهود مخيبة لآمال غالبية بلدان العالم الثالث• ومن المؤسف انه غالبا ما جرى التأكيد على جوانب النزاع والمواجهةعلى حساب التعاون والتنمية الثابتة والسليمة •

ان الوسائل المتوفرة لدى البلدان الاقل نموا للتعامل مع الشركات عبر الوطنية هي وسائل محدودة للغاية • لذلك، باستطاعة البلدان المتقدمة مساعدتها عن طريق تبنيهها واعلامها وتقديم المشورة اليها بخصوص عمليات وارباح هذه الشركات •

ان موقف الدول المتقدمة اللاحضاري ادى الى توسيع الهوة العلمية والتكنولوجية بين الدول الصناعية ودول العالم الثالث النامية متناسية هذه الدول الدور الذي لعبته تكنولوجيات الحضارات القديمة وعلى الاخص الحضارة العربية الاسلامية من دور في العلوم الاساسية التي ارتكزت عليها التكنولوجيات الحديثة •

ومن العجيب ان هذه الدول في الوقت الذي تتفنن فيه على العالم الثالث النامي حقه في التقدم والمعرفة تطالب بان تكون الثروات الطبيعية وعلى الاخص ما يتعلق منها بالطاقة — ملكا للبشرية تستفيد من استغلالها كامل الاستفادة وتحاول سن القوانين والتشريعات التي تحرم احتكارها او استخدامها كسلاح •

لذا فانه اصبح من الضروري جدا دعوة الدول المتقدمة تكنولوجيا الى الاسهام الفعال في مضمار النهوض تكنولوجيا وعلميا بدول العالم الثالث النامية •

ومن اجل ذلك كله يوصى بما يلي :

٤/٤/١ الشركات المتعددة الجنسية

٤/١/٤/١ انشاء النظم والاجهزة اللازمة لمتابعة وتقييم نشاطات الشركات المتعددة الجنسية ومدى مطابقة نشاطاتها للاهداف الاقتصادية والاجتماعية لخطط التنمية الوطنية ولاهداف النظام الاقتصادي العالمي الجديد وحقوق الدول الاقتصادية ومدونة قواعد السلوك المقترحة حول نقل التكنولوجيا وذلك على المستوى الوطني في الدول النامية المستضيفة والدول المتقدمة المصنعة وكذلك على المستوى الاقليمي والدولي، على ان يجرى النشر وتبادل المعلومات والبيانات بما يكفل حتى الاطلاع عليها لكل الحكومات•

٤/١/٤/٢ مراقبة وتنظيم العلاقات بين الشركة المتعددة الجنسية الام والمنشآت المرتبطة بها في الدول النامية وكذلك على كل نشاطات التعاقد ونقل التكنولوجيا من الباطن ، بما يكفل خضوع المالك الاصلي للتكنولوجيا لكافة الالتزامات والمسؤوليات المترتبة على استغلاله لها وعدم مضاعفة التكاليف والاسعار او التهرب من الالتزامات والواجبات .

٤/١/٤/٣ ضمان تنظيم العلاقة بين الشركة المتعددة الجنسية الام وفروعها والمنشآت المتعلقة بها في الدول النامية بما يكفل النقل الحقيقي للتكنولوجيا وتدعيم القدرة الذاتية والممارسة للابحاث والتطوير واتصالها واسهامها في الحصيلة القومية في هذا المجال عن طريق كفالة حق الانتشار الافقي والرأسي للتكنولوجيا بشروط تتفق مع الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للتنمية في الدول النامية ومدونة قواعد السلوك المقترح لنقل التكنولوجيا .

٤/١/٤/٤ التزام الشركات المتعددة الجنسية لضمان ملكيتها للتكنولوجيا المنقولة واعطاء كافة البيانات والارقام والمعلومات عن التكنولوجيا البديلة ومكونات الخدمة التكنولوجية وكل ما يستجد او يستحدث من تطوير .

٤/١/٤/٥ التزام الشركات المتعددة الجنسية باعطاء الاولوية للمواد الخام والمواد الوسيطة والتكنولوجيا والافراد المحليين حتى وان اقتضى ذلك بذل جهود في اعدادها .

٤/١/٤/٦ ضمان التزام الشركات المتعددة الجنسية بالتكامل الرأسي والافقي لاسهامها في مجالات نقل التكنولوجيا حتى يمكن بالتدرج تصنيع المواد الوسيطة او الاجهزة اللازمة .

٤/١/٤/٧ فرض اتاوة عالمية على الشركات المتعددة الجنسية تحول بها الاحتياجات العالمية الاشد الحاحا للدول النامية فيما يتعلق باحتياجاتها في استخدامات العلم والتكنولوجيا للتنمية .

٤/١/٤/٨ محاربة كل اتفاقات الاحتكار الصريحة او الضمنية بين هذه الشركات والدول النامية او بينها وبحث البحث بما يضمن قانونية هذه الاتفاقات بالنسبة للدول النامية .

٤/١/٤/٩ ان تقوم الادارات المختصة في الدول المتقدمة والمعنية بتحديد ضرائب الشركات عبر الوطنية بوضع سجل دقيق للعمليات المالية والارباح الناتجة عن عمل هذه الشركات في الدول النامية . على ان يكون هذا السجل في متناول البلاد كافة .

٤/١/٤/١٠ اظهار الدور السلبي الذى تتصف به ممارسة الشركات متعددة الجنسية لاعمالها في الدول النامية وتاثير ذلك على التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الوطني وعلى التنمية العربية بشكل عام .

٢/٤/٤ الدول الموردة للتكنولوجيا

يطالب الاجتماع من الدول الموردة للتكنولوجيا بما يلي :

١/٢/٤/٤ اعطاء الاولوية في مجالات التعاون والمساعدة والاتفاقات الثنائية والمتعددة الاطراف الى تلك التي تخدم بناء القدرات الذاتية وتحقق اكبر قدر ممكن من الاكتفاء المحلي .

٢/٢/٤/٤ المساعدة في تحقيق الاولويات والاهداف الاقتصادية والاجتماعية لخطط تنمية الدول النامية وكذلك احتياجات تنميتها المستقبلية .

٣/٢/٤/٤ القبول بتقديم كافة اشكال التعاون التكنولوجي من خلال اجهزة وطنية وقومية متخصصة وتمارس الاشراف والتقييم والمتابعة وترتبط بعملية التنمية الشاملة وملتزمة باهدافه اولوياته .

٤/٢/٤/٤ الالتزام بتضمين كل اتفاقية لمستوى يضمن التدريب والتأهيل وتوفير المعلومات والبيانات اللازمة لترشيد استخدام العلم والتكنولوجيا للتنمية على المستوى الرأسي في القطاع وعلى المستوى الافقي بما يحقق تنسيقا وتكاملا مع سائر القطاعات.

٥/٢/٤/٤ قبول تولي القيادة والادارة الوطنية لكافة اتفاقات التعاون والمساعدة الفنية والتكنولوجيا التي تختارها القيادات الوطنية في الدول النامية وضمان التدريب والتاهيل لهم للتمكينهم من ذلك .

٦/٢/٤/٤ ان يتواجد ويشترك وان يتضامن في المسؤولية نظير وطني لكل خبير اجنبي في الدول النامية وان تعطى الاولوية للخبراء الاجانب من الدول النامية الاخرى .

٧/٢/٤/٤ اعطاء الاولوية للمنشآت والشركات الوطنية والاتحادات النوعية للاشتراك واداء الخدمات المساعدة والتعاقد من الباطن فيما يتعلق باعمال الاتفاقات الثنائية او المتعددة الاطراف مع الدول النامية .

٨/٢/٤/٤ ان تكون كافة الاستخدامات التجارية لنتائج البحوث ملك مشترك للدول المتعاونة فيها .

٩/٢/٤/٤ الالتزام بالمواثيق والمعايير السائدة في مجتمعاتها المتقدمة فيما يتعلق بسلامة البيئة وامن المجتمع والعاملين في كل نشاطاتها في الدول النامية .

١٠/٢/٤/٤ الاسهام في تطوير قدرات الابتكار والخلق والتطويع للدول النامية كهدف اصيل من اهداف كل اتفاقات التعاون معها .

١١/٢/٤/٤ ان تقدم الدول المتقدمة المتعاونة مع الدول النامية التسهيلات المالية والتجارية وحرية التصدير واولويته في اسواق الدول المتقدمة بما يتيح فرص الاستمرار الاقتصادية لنشاطات استخدام العلم والتكنولوجيا في الدول النامية .

١٢/٢/٤/٤ التخلي عن الشروط والشروط السياسية في مجال معاونة الدول النامية لاستخدامات العلم والتكنولوجيا في التنمية ،وتفادي التفرقة في المعاملة مع الدول النامية على اسس سياسية ،والعمل على خلق سوق بديلة لنقل التكنولوجيا .

١٣/٢/٤/٤ ان تقدم دعما فعليا ماليا وادبيا كافيا لمراكز البحث والمعلومات وان يساعد بطريقة فعالة في انشاء مراكز لتدريب القوى البشرية في المجالات العلمية والتكنولوجية في البلاد النامية والتي هي في امس الحاجة اليها .

١٤/٢/٤/٤ ان تقوم بتفادي الصعوبات التي تقابل الدول النامية في تجارتها الخارجية في اسراتهم لصناعة رفع الدول النامية من العملات الاجنبية والذي سيكون له اثر كبير في قدرة هذه الدول في تعضيف استثماراتها في مجال العلم والتكنولوجيا .

١٥/٢/٤/٤ التاكيد على ضرورة قيامها بالوفاء الكامل بالتزاماتها وخاصة الالتزامات المالية تجاه الدول النامية التي تضمنتها استراتيجية التنمية الدولية ووفق النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

١٦/٢/٤/٤ استعمال اللغة العربية في الوثائق وتعليمات التشغيل وصيانة الالات والمعدات واصدار توصيات بهذا الشان .

١٧/٢/٤/٤ ان تعلن حكوماتها عن عزمها على اصدار التشريعات الضرورية من اجل مساعدة الاقطار النامية في انتاج العلم والتراكم التكنولوجي وتكوين الاطارات المهنية .

١٨/٢/٤/٤ التعاون في مكافحة التصحر واعمار ما تصحر من الاراضي وخاصة الاراضي الحدية .

١٩/٢/٤/٤ التاكيد على الاستعمال الرشيد للموارد الطبيعية بما فيها الطاقة .

٢٠/٢/٤/٤ الطلب من الدول المتقدمة والمؤسسات التمويلية الدولية اعادة النظر في معايير تقديم المساعدات والقروض التي تدعم النشاطات العلمية والتكنولوجية في الدول النامية بحيث لا تحرم الدول التي تحقق انجازا مجيدا في مضمار التنمية الاقتصادية والاجتماعية من الحصول على هذه المساعدات والقروض بالشروط السهلة المعتادة .

٣/٤/٤ الاستفادة من الامم المتحدة وهيئاتها

١/٣/٤/٤ في مجال تصويب الهيكل التنظيمي المسؤول عن استخدامات منظمة الامم المتحدة للعلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية

لا بد وان يتوازى ويتطابق تسلسل التعامل مع هذه الاستخدامات مع التسلسل المتبع في التعامل مع متطلبات التنمية داخل نفس المنظمة ويتطلب ذلك الاخذ بالتوصيات الاتية :

١/١/٣/٤/٤ تأكيد توازى وتطابق التعامل مع متطلبات التنمية ومع محتواها العلمي والتكنولوجي من حيث موقع المسؤولية هيكليا وتسلسلا .

٢/١/٣/٤/٤ اعطاء المضمون العلمي والتكنولوجي لمخطط التنمية الاولوية المناسبة كادوات فعالة في تحقيق الاهداف الاجتماعية والاقتصادية للتنمية وبما يخدم الانسان ويرفع من مستوى معيشته .

٣/١/٣/٤/٤ رغم الالتحام والتكامل الواجب توفره بين التعامل مع متطلبات التنمية من ناحية ومع المحتوى العلمي والتكنولوجي من ناحية اخرى فلا يصح ان يخل ذلك باستقلالية وتماسك مسار التعامل مع المحتوى العلمي والتكنولوجي .

٤/١/٣/٤/٤ ضمان ممارسة الامم الاعضاء لمسؤولياتها فيما يتعلق باستخدامات العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية ممارسة مباشرة فيما يتعلق برسم السياسة والاستراتيجية وتحديد الاولويات والتقييم والتحاور الشامل وضمان التكامل وذلك على مستوى الجمعية العمومية ،والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومنظمات الامم المتحدة وهيئاتها المتخصصة بانها في ذلك شأن تعاملها مع سائر متطلبات التنمية .

٥/١/٣/٤/٤ امتداد الالتحام والتكامل من التعامل الى مكونات الامم المتحدة غير المركزية بما يضمن التنسيق والربط على مستوى التخطيط والتنفيذ والمتابعة وركائزها التنظيمية والاجرائية والمالية .

٦/١/٣/٤/٤ تأكيد اهمية اللجان الاقتصادية الاقليمية ودورها الرئيسي في تحقيق التكامل والالتحام على المستويين الاقليمي والدولي ،ويقتضي ذلك أن يتوفر لهذه اللجان نفس الدعم والمساندة المطلوبة لتحمل المسؤوليات والمهام الخاصة فيما يتعلق بتحقيق الاهداف الاجتماعية والاقتصادية للتنمية .

٤/٤/٣/٢ في مجال تشكيل وتنسيق سياسة شاملة لمنظومة الامم المتحدة وتحديد استراتيجيتها وبرامج عملها في مجال استخدامات العلم والتكنولوجيا للتنمية .

لكي تحقق مثل هذه السياسة خدمة للدول النامية يوصي بان يقر مؤتمر الامم المتحدة لاستخدام العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية لها الاهداف التالية :

٤/٤/٣/٢/١ فاعلية المضمون العلمي والتكنولوجي في تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للتنمية .

٤/٤/٣/٢/٢ ان تنجح في تنمية الحصيلة التكنولوجية والعلمية في قطاع التطبيق في الدول النامية مع عدم الاخلال بالتناسق والتكامل الواجب مع الحصيلة في سائر القطاعات.

٤/٤/٣/٢/٣ ان تلتزم باولويات واستراتيجية التنمية الشاملة المتوازنة على المستويين الوطني والاقليمي .

٤/٤/٣/٢/٤ ان تدعم وتنمي قدرات التنسيق والتكامل على مستوى اجهزة الامم المتحدة وبينها وبين نظرائها الاقليمية والوطنية .

٤/٤/٣/٢/٥ ان تدعم القدرات الذاتية في مجالي وضع السياسة والتخطيط ، سواء ان كان ذلك على مستوى القطاع النوعي او على مستوى التنمية الشاملة وذلك على المستويين الوطني والاقليمي .

٤/٤/٣/٢/٦ ان تخلق او تدعم نظم فعالة متكاملة للحوافز للجهات المعنية باستخدامات العلم والتكنولوجيا للتنمية . وان يشمل ذلك الجهات المعنية في الدول النامية والمتقدمة .

٤/٤/٣/٢/٧ ان تدعم القدرات الذاتية والامكانيات العلمية والتكنولوجية للدول النامية وذلك في المجالات اللازمة لها مثل الاستيعاب والخلق والتطوير والتطبيق حسب الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية .

٤/٤/٣/٢/٨ ان تدعم وتنمي البيئة والمنشآت العلمية والتكنولوجية الخاصة والعامة في الدول النامية .

٤/٤/٣/٢/٩ ان يتثبت فاعليتها وصلاحيتها الاقتصادية والاجتماعية من حيث مناسبة العائد الاقتصادي والاجتماعي للاستثمار في اطار المشروع نفسه وعلى مستوى خطط التنمية الشاملة .

٤/٤/٣/٢/١٠ ان تدعم الركائز الاساسية لاجهزة استخدامات العلم والتكنولوجيا للتنمية خاصة واجهزة التنمية عامة.

٤/٤/٣/٢/١١ ان تغذى بفاعلية الحصيلة العامة للبيانات والمعلومات بشان استخدامات العلم والتكنولوجيا للتنمية وامكانيات التطبيق.

٤/٤/٣/٢/١٢ ان تسهم بفاعلية في مجالات التدريب والتأهيل على كافة المستويات وعلى سبيل المثال مستويات وضع السياسة والتخطيط والادارة والتنفيذ والمتابعة والتقييم وقياس وتوقع الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية والخلق والتطوير.

٤/٤/٣/٢/١٣ تحقيقها للتعاون والتنسيق والتكامل بين القطاعات النوعية في الدول النامية وكذلك مع سائر القطاعات المشتغلة بعملية التنمية وبين المتواجدة في مختلف الدول النامية وبعضها البعض وكذلك بينها وبين نظرائها من الدول المتقدمة.

٤/٤/٣/٢/١٤ ان توفر فرص النجاح والتطبيق امام "النظام الاقتصادى العالمي الجديد" ويثبت التزامها باهدافه وسياساته ونجاحها في الاسهام في خلق البيئة الملائمة للتعاون الدولي على تحقيقه.

٤/٤/٣/٢/١٥ ان تتوافق اساليب اعدادها وتنفيذها مع الاعتبارات والاهداف والمسار الذى تحدده الدول الاعضاء فيما يتعلق بتوصيات وقرارات اعادة تشكيل الجهات الهيكلي للامم المتحدة للتنمية ومدونة قواعد السلوك الدولية لنقل التكنولوجيا.

٤/٤/٣/٢/١٦ ان تحقق الاولويات والاهداف والسياسات وتنتحي اساليب العمل التي تتضمنها قرارات مؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية القادم.

٤/٤/٣/٣ توصيات اخرى الى الامم المتحدة

٤/٤/٣/٣/١ الطلب من الامم المتحدة بمساعدة وتمكين الدول النامية من الحصول على كامل حقوقها وموارداها المالية من خلال تجارتها الخارجية مع الدول الرأسمالية لاستخدامها في تطبيق العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية.

٤/٤/٣/٣/٢ قيام الامم المتحدة بتشجيع كافة الدول النامية لتسخير مواردها البشرية والمالية في تطبيق العلم والتكنولوجيا خدمة لاغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدانها.

٤/٣/٣/٤/٤ وضع خطة عالمية عشرية لتطبيق العلم والتكنولوجيا تستهدف تشكيل اجهزة قومية تكون مهمتها وضع سياسات للعلم وطرق تحويله الى تكنولوجية وكذلك انشاء معاهد تدريبية اقليمية متخصصة في المشرق العربي والمغرب العربي وجامعات تؤهل للعلوم والزراعة والصناعة والطب والنقل والمواصلات .

٤/٣/٣/٤/٤ اعداد دليل اقطار الدول النامية يتضمن نصوصا نموذجية لعقود التراخيص على اساس التجربة الدولية .

٥/٣/٣/٤/٤ زيادة المعونة في تقديم الخبرة الفنية والعلمية في مجال استخدام الطاقة الذرية في جميع الاستخدامات السلمية .

٦/٣/٣/٤/٤ ايجاد جهاز دولي دائم يتحمل مسؤولية تحويل التكنولوجيا الى الدول النامية لاغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٧/٣/٣/٤/٤ ان تقوم الجهات المختصة في اجهزة الامم المتحدة بدراسات ذات صبغة دولية واقليمية وربانية حول :

أ - انسب السبل للتنفيذ العملي للقرارات والتوصيات النهائية للمؤتمر

ب - طرق تقييم التقدم الذى تحرزه والفائدة التي تجنيها الدول والمنظمات الاقليمية والدولية من تطبيق العلم والتكنولوجيا وفق تلك المقررات والتوصيات .

جـ - ان تحلل وتدرس حصيلة التجارب التي ستجرى في هذا الميدان وتوزع ما يتضح فائدته منها على الجهات التي يمكن ان تستفيد منها مقرونة بتحليلها ودراستها لها .

٨/٣/٣/٤/٤ ان تحمل منظمات الامم المتحدة ومؤسساتها ضمن ادارتها وفي تنفيذ برامجها على تطبيق التوصيات التي يتم تبنيها واقرارها نهائيا بشأن تطبيق العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية ،وان تتبع في تنفيذ اعمالها وبرامجها : انسب السبل والاساليب اللازمة للتطبيق العملي الانسب لتلك التوصيات والمقررات .

٤/٤/٤ توصيات دولية اخرى

١/٤/٤/٤ ان يتم تقوية العلاقات والتعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا بين المنظمة والمناطق الاخرى في الدول النامية وخاصة في مجال التكنولوجيا الملائمة .

٥/٠ نشاطات المتابعـــة

ان الزخم الذى تجمع لدى الحكومات والاوساط العلمية في المنطقة اثناء الفترة التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية يجب الا يسمح له بالاضمحلال . وتستطيع اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ان تلعب دورا هاما في مساندة النشاطات الاقليمية والمشاركة فيها من اجل تنفيذ نتائج وتوصيات المؤتمر المذكور . لذلك فمن الضرورى تقوية برامج العلم والتكنولوجيا لدى هذه اللجنة من ناحية الموارد المالية والبشرية لاجل تمكينه من الاستمرار فيما هو ضرورى من نشاطات المتابعة . وفيما يلي بعض هذه النشاطات المقترحة ، شريطة ان تتوفر الموارد البشرية والمالية الاضافية الضرورية :

٥/١ ان تنظم اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا مؤتمرا اقليميا في غضون اربعة اشهر من تاريخ انتهاء مؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية لغرض تقويم النتائج المحققة من قبل مؤتمر الامم المتحدة لعام ١٩٧٩ ، ومناقشة آثارها على منطقة اللجنة ، واعتماد التدابير الضرورية لتامين تنفيذ توصيات مؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية خلال فترة زمنية محددة ، لمواكبة الزخم الذى سيخلقه المؤتمر المذكور في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

٥/٢ ان تضطلع اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بدراسات عن استعمال العلم والتكنولوجيا ولاسيما في قطاع الزراعة وفي المناطق الريفية والنقل والمواصلات بالتعاون مع المنظمات والجهات الاخرى .

٥/٣ ان تضطلع اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بدراسات بغية تحديد مواطن النقص والمشاكل في الممارسات التعاقدية العربية في شتى حقول الهندسة والتكنولوجيا واقتراح الحلول المناسبة بغية استخدام الموارد المادية البشرية المحليـــة .